دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ
ISSN 1813-7733
المجلد الرابع, ديسمبر 2007م (ص17-32)

قضية مجيء المصدر المنكَّر حالاً في القرآن الكريم : دراسة نحوية نقدية

د. أبو سعيد محمد عبد المجيد*

المقدمة: الحمدُ للهِ ربِّ العالمين والصلاة والسلام على سيّد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدين، ...أما بعد؛ فلا جرمَ أنّ القرآنَ الكريم، هو البيانُ المعجزُ، وباعث نهضة علمية، ورائد فكرٍ قويمٍ؛ فنشأت على هامشه أبحاثٌ وعلوم، وازدهرتْ به معارف وفنون، إذ شمر الأوائل من المسلمين عن سواعدهم يتعهّدون بتفسير ألفاظه وبيان أحكامه، ففاضت بجهدهم ينابيعه، وأشرقت بإخلاصهم شمسُ معارفه وعلومه، وأعقبهم آخرون غيارى تناولوا نصّه بالضبط إعجامًا وإعرابًا، بعد أن وجدوا في ألسن المسلمين المستجدّين زيغًا عن صواب قراءاته، وانحرافًا عن فصاحته، كما تناول اللاحقون القرآنَ بالقراءة والتفسير والإعراب مازالت مَرْجِعًا للعلماء والمتعلّمين، وصنّفوا كتبًا وأسفارًا ضخمةً، وأفاد منها الفن وأفاد منها القانون والتشريع، وأفادت منها السياسة والحكم، وأفاد منها الاقتصاد والمال، كما أفاد منها كل مظهر من مظاهر النشاط الفكري والعلمي.

ملخص البحث:
يسعى هذا البحث إلى دراسة قضية مجيء المصدر المنكر حالا من خلال القرآن الكريم؛ لأنه المصدر الأول في كل تقعيد وتقنين. ويتخذ البحث المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي النقدي. ويحاول تأصيل هذه القاعدة بالإسلوب القرآني، وحسم هذه القضية التي اختلف فيها النحاة اختلافًا شديدًا. ويشتمل على ورود المصدر حالاً في القرآن الكريم وأقوال العلماء في مجيء المصدر حالاً، ووقوع المصدر المنكر حالاً كثيرًا، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج

* أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

أهمها أن المصدر الصريح المنكر وقع حالاً بكثرة والكثرة دليل القوة، وفي إعراب المصدر المنكر المنصوب سبعة مذاهب، والمذهب الراجح هو أن المصدر يُعْرَبُ حالاً من العامل المذكور، ولا يعرب مفعولاً مطلقا بتقدير عامل أو مضاف؛ لأن التقدير عند التعذر فلا تعذر هنا، وأثبتت الدراسة أنه يصح أن يقع المصدر حالاً قياسًا مطلقًا؛ لأنه ورد في القرآن الكريم واللغة وذلك للدلالة على معنى المبالغة.

القرآنُ هو " النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو، وغير ذلك من العلوم ولم يتوفر لنص من النصوص ما توافر للقرآن الكريم من تواتر رواياته وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنًا وسندًا، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء من التابعين عن الصحابة عن الرسول صلّى اللّه عليه وسلم".[1] " فكلام اللّه أفصح كلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه".[2]

ويجب أن يكون القرآن هو المصدر الأول في كل تقعيد أو تقنين، سواء أ كانت هذه القوانين علمية، أم دينية أم اجتماعية بوجه عام.

وهدفي من هذه الدراسة هو تأصيل مجيء الحال مصدرًا من خلال أفصح الأساليب على الإطلاق وهو الأسلوب القرآني، والكشف عن تلون مظاهر القواعد في هذا الأسلوب. كما أهدف إلى الكشف عن أهمية دراسة النحو في ظل الأسلوب القرآني ففيها إظهار لقواعده فتية قوية، كما أنّ فيها حسمًا لقضية الاختلاف حول هذه المسألة، ودعوة قوية إلى النظر في التأويل والتخريج النحويين.

ورود المصدر حالاً في القرآن الكريم:

قد جاءت مصادر أحوالاً في القرآن الكريم بكثرة في النكرات، تستحقّ النظر والتأمل، كقوله تعالى: {**وادعوه خوفًا وطمعًا**}[الأعراف:56] و{**إني دعوتهم جهارًا**}[نوح:8] هنا مصادر (خوفا وطمعا وجهارا) أحوال.[3] وكذلك قال العرب: قتلتُه صبرًا وأتيتُهُ رَكْضًا ومشيًا وعَدْوًا، ولقيته فَجْأة وكِفَاحًا وعيانًا، وكلمته مشافهة، وطلع بغتةً، وأخذت ذلك عنه سماعًا.[4]ولكن بعض المصادر التي وقعت حالاً قد احتملت مع الحالية النصب على المصدرية مفعولاً مطلقًا أو

مفعولاً لأجله، كما احتمل بعضها أيضا النصبَ على المفعول به أو التمييز، وفيما يلي عرض لبعض منها:

1 - {**ذٰلِكَ الكِتَابُ لاَرَيْبَ فِيْهِ هُدًى لِلمُتَّقِيْنَ**} (البقرة: 2).

(هدى) حال من (ذا) أو من (الكتاب) أو من الضمير في (فيه)، أي: لا ريب فيه هاديًا. والعامل فيه معنى الإشارة، أو خبر ثانٍ للمبتدإ (ذا) [5]. وجملة (لا ريب فيه) في محل رفع خبر أول.[6] وكلا الوجهين سائغ ولكن الراجح هو كونه حالا؛ لأن المصدر إذا وقع حالاً دل على معنى المبالغة.

2 - {**وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوْسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً** ...} (البقرة: 55).

جهرة: مصدر في موضع الحال من لفظ الجلالة، أي تراه ظاهرًا، أو مفعول مطلق لفعل محذوف، أي جهرتم القول جهرةً، أو مفعول مطلق نائب عن المصدر فهو يلاقي فعل رؤية في المعنى.[7]

3 - {**قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيْلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِيْنَ**} (البقرة: 97).

(هدى وبشرى)) هما حالان؛ لأنهما معطوفان على الحال (مصدقا) بمعنى اسم الفاعل (هاديا ومبشّرا) أو من باب المبالغة كأنه لما حصل به الهدى والبشرى جعل الهدى والبشرى نفسيهما. [8]

4 - {**شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيْ أُنْزِلَ فِيْهِ القُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ** ...} (البقرة: 185).

هدى: هنا حال وصف به القرآن الكريم مبالغة؛ لأنه سبب الهداية. [9]

5 - {**وَلاَ تُمْسِكُوْهُنَّ ضِرَارًا لِتَعْتَدُوْا** ...} (البقرة: 231).

ضرارًا: مصدر حال من ضمير المفعول في (ولا تمسكوهن) بمعنى مضارّين.[10] ويمكن النصب على أنه مفعول لأجله[11].

6 - {**وَمَتِّعُوْهُنَّ عَلَى المُوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى المُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوْفِ**...} (البقرة: 236).

متاعا: مفعول مطلق لـ (متعوهن) أو حال.[12]

7 - {**ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيْنَكَ سَعْيًا** ....} (البقرة: 260).

سعيا: مصدر في موضع الحال من فاعل (يأتينك) أي يأتينك ساعيات مسرعات.[13] أو مفعول مطلق ناب عن المصدر لأنه مرادفه.[14] والحال هنا أبلغ من سواها؛ لأن الآية في مقام إبراز قدرة الله عزّ وجل، والتعبير عن ذلك بالمصدر أشد إظهارًا لهذه القدرة الإلهية، ولعل القرطبي قد لمس ذلك المعنى إذ ضرب صفحًا عن تأويل ذلك المصدر المشتق.[15]

8 - {**وَمَثَلُ الَّذِيْنَ يُنْفِقُوْنَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللّهِ وَتَثْبِيْتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ** ...} (البقرة: 265).

ابتغاء: مصدر حال من فاعل (ينفقون)، أي ينفقون مبتغين مرضات الله[16]، ويجوز فيه النصب على أنه مفعول لأجله.[17] وكذلك (تثبيتًا) أيضا؛ لأنه معطوف على (ابتغاء).

9 - {**لِلْفُقَرَاءِ الَّذِيْنَ أُحْصِرُوْا فِيْ سَبِيْلِ اللّهِ لاَ يَسْتَطِيْعُوْنَ ضَرْبًا فِيْ الأَرْضِ يَحْسَبُهُمْ الجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيْمَاهُمْ لاَ يَسْأَلُوْنَ النَّاسَ إِلْحَافًا** ...} (البقرة: 273).

إلحافا: مصدر في موضع الحال من فاعل (لا يسألون) بتقدير مُلحِفين.[18] أو مفعول مطلق ناب عن المصدر فهو مرادفه، أي لا يلحّون بالسؤال إلحافا أو مفعول لأجله.[19]

10 - {**الَّذِيْنَ يُنْفِقُوْنَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً** ...} (البقرة: 274).

سرا : مصدر في موضع الحال من فاعل (ينفقون) وعلانية معطوف،[20] أو مفعول مطلق نائب عن المصدر.[21]

11 - {**وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيْلَ * مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ** ...} (آل عمران:3 - 4).

هدى: مصدر في موضع الحال، أي: هادين للناس.[22]

12 - {**إِنِّيْ نَذَرْتُ لَكَ مَا فِيْ بَطْنِيْ مُحَرَّرًا** ...} (آل عمران: 35).

محررا: حال من (ما) أو من الضمير في (استقر) وقيل مصدر في معنى تحريرًا.[23]

13 - {**وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِيْ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا** ...} (آل عمران: 83).

طوعا وكرها: مصدران في موضع الحال،[24] أو مفعولان مطلقان نابا عن المصدر؛ لأنهما مرادفاه.[25]

14 - {**لاَ تَأْكُلُوْا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً** ...} (آل عمران: 130).

أضعافا: مصدر في موضع الحال من (الربا) أي لا تأكلوا الربا مُضَاعَفًا، ومضاعفة صفة للمصدر.[26] وأضعاف هنا جمع ضعف. ويرى العلماء أن المصدر لا يجمع ولكن إذا تعددت أنواعه أو فيه تاء جاز جمعه، كقوله تعالى:{**وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا**}[الأحزاب:10] وقال أيضا:{**إن أنكر الأصوات لصوت الحمير**}[لقمان:19] أراد أصوات البهائم والناس فجمعه لاختلافه ثم وحّدَ الصوتَ في الحمير؛ لأن الجمع متفرق.[27]

15 - {**الَّذِيْنَ يَذْكُرُوْنَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُوْدًا** ...} (آل عمران: 191).

قياما وقعودًا: مصدران في موضع الحال.[28]

16 - {**وَ لأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِيْ مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللّهِ** ...} (آل عمران: 195).

ثوابا: مصدر في موضع الحال من الضمير المفعول به في (أدخلنهم) أي مثابين، أو حال من (جنات): أي مثابا.[29] أو مفعول مطلق ناب عن المصدر،[30] ويرى الفراء أن (ثوبا) منصوب على التمييز.[31] والذي أميل إليه هو النصب على الحالية، فقد يقع الثواب بمعنى الشيء المثاب به كقولك: هذا الدرهم ثوابك.[32]

17 - {**وَ آتُوْا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوْهُ هَنِيْئًا مَرِيْئًا**} (النساء: 4).

نحلة: حال منصوبة من ضمير الفاعل، أي ناحلين، أو من النساء ، أي: منحولات.[33]

وهنيئا ومريئا: مصدران في موضع الحال من الهاء في (فكلوه) أي فكلوه طيبا.[34]ورأى ابن يعيش أنهما صفتان وليسا بمصدرين.[35] وقد أجاز المُعْرِبون هنا وجهًا آخر من الإعراب، وهو أن يكون (هنيئا مريئا) وصفا لمصدر محذوف[36]، أي أكلا هنيئا مريئا، لكن الذي يخلو من الحذف أولى مما فيه حذف. يبدو لي أن المصادر التي وقعت منصوبة في الآيات القرآنية، هي تحتمل أوجها مختلفة ولكن الراجح أن تكون أحوالا؛ لأن المعاني مع الأحوال أكثر استساغًا من الأوجه الأخرى. وكذلك إذا جعلنا المصادر أحوالاً تكون فيها مبالغة في المعنى؛ لأن المصدر هو الحدث والوصف هو الحدث مع الذات فـ (**سعيا**) في قولنا: (**أقبل أخونا سعيا**) يدل على الحدث وذات الفاعل أما المصدر هو الحدث المجرد من الذات والزمن المعين، فإن قلنا (**أقبل أخونا سعيًا**) كان المعنى أن أخانا تحول إلى سعي ولم يبق فيه شيء من عنصر الذات. لم يبق فيه ما ينقله من عنصر المادة بل تحول إلى حدث مجرد وهذا هو المبالغة.[37]

أقوال العلماء في مجيء المصدر حالاً:

جاءت مصادر أحوالاً بكثرة في النكرات وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية، وإن كان الأصل أن لا تقع أحوالاً؛ لأن النحاةَ اشترطوا أن تكون الحال نفس صاحبها في المعنى.[38] ويتحقق ذلك عندهم إذا كانت الحال وصفًا مشتقًا. والمصدر غير صاحبها في المعنى ولكنهم رأوا أن المصادر تقع أخبارًا عن الذوات كثيرًا واتساعًا، والأصل أن لا تقع؛ لأنها تدل على الحدث المطلق ، فلا تقع أخبارًا عن أسماء الذوات، ولا نقول: (**زيدٌ إقبالٌ**) و(**خالدٌ إدبارٌ**) و(**عبدُ اللّه ذَهَابٌ**) ولكن هذه الظاهرة شائعة في القرآن الكريم واللغة العربية، فيُقَال: **رجلٌ عدلٌ، ورجلٌ صومٌ ورجلٌ فطرٌ**. ويرى سيبويه أن هذا جائز على سعة الكلام وهو القائل:

"وذلك: قولك: ما أنت إلا سيرًا، وإلا سَيْرًا سَيْرًا، وما أنت إلا الضَّرْبَ الضَّرْبَ، وما أنت إلا قتْلاً قتْلاً، وما أنت إلا سَيْرَ البريد سيرَ البريد. فكأنه قال

في هذا كله: ماأنت إلا تَفْعَلُ فِعْلاً، وما أنت إلا تَفْعَلُ الفعلَ، ولكنهم حذوفوا الفعلَ كما ذكرتُ لك ......

واعْلَمْ أنّ السيرَ إذا كنتَ تخبر عنه في هذا الباب فإنما تُخْبِرُ بسَيْرٍ متصلٍ بعضُهُ ببعضٍ في أي الأحوال كان. وأما قولك: إنما أنت سيرٌ فإنما جعلتَه خبرًا لأنْتَ ولم تضمر فعلاً...

ومن ذلك قولك: ما أنت إلا شُرْبَ الإبل، وما أنت إلا ضربَ الناس، وما أنت إلا ضربًا الناس ... وإن شئت رفعت هذا كلَّه فجعلت الآخِرَ هو الأول، فجاز على سعة الكلام. من ذلك قول الخنساء:[39]

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حتَّى إذا ادّكرتْ فإنما هي إقْبَالٌ وإدْبَارُ

فجعلها الإقبالَ والإدبار، فجاز على سعة الكلام، كقولك:" نهارُكَ صائمٌ وليلُك قائمٌ".[40]

وقد وردت مصادر أخبارًا في الأسلوب القرآني بكثرة وفيما يلي عرض لبعض منها:

1 - {**كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ** ...} (البقرة: 216).

فوضع المصدر (كره) موضع الوصف مبالغة، كأنه في نفسه كراهة لفرط كراهتهم له أو هو فعل بمعنى مفعول كالخبز بمعنى المخبوز أي هو مكروه لكم.[41]

2 - {**إنَّمَا المُشْرِكُوْنَ نَجَسٌ**...} (التوبة: 28).

فوضع المصدر مبالغة كأنهم النجاسة بعينها، أو هم ذوو نجس لخبث باطنهم أو جنس أو لأن معهم الشرك الذي هو بمنزلة النجس أو لأنهم لا يتطهرون ولا يغتسلون ولا يجتنبون النجاسات فهي ملابسة لهم.[42]

3 - {إنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ...} (هود: 46).

أصله أنه ذو عمل غير صالح فجعل ذاته عملا غير صالح مبالغة في ذمه.[43]

4 - {**هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى** ....} (الجاثية: 20).

هنا أخبر بالمصدر عن القرآن مبالغة كأن القرآن لوضوح حجته عين الهدى.[44]

5 - {**وَإِنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ لَهِيَ الحَيَوَانُ**...} (العنكبوت: 64).

وجعلت الدار الآخرة حيا على المبالغة بالوصف بالحياة.[45]

كما أنّ المصادر تقع أخبارًا كذلك تقع صفات، على الرغم من أن الصفات تدل على الحدث والذات وأما المصادر فإنها تدل على الحدث دون الذات ولذلك لا يوصف بها إلا أننا نرى ورود المصدر صفة للموصوف للمبالغة. **إن المصدر المنكّر يقع حالاً كثيرًا، وللعلماء فيه خلافان:**

الأول: في إعراب المصدر في هذا الأسلوب.

الثاني: في قياسيته.

أما **الإعراب** فإن للعلماء فيه سبعة مذاهب كالتالي:

المذهب الأول: ذهب سيبويه (ت: 180هـ)[46] وجمهور البصريين إلى أن هذا المصدر نفسه حالٌ مؤول بالمشتق، نحو: (**زيدٌ طَلَعَ بغتةً**) فـ (**بغتة**) مصدر نكرة، وهو منصوب على الحال، والتقدير: زيدٌ طَلَعَ بَاغِتًا. قال سيبويه تحت عنوان: هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمرُ فانتصب لأنه موقوع فيه الأمرُ

"وذلك قولك: قَتَلْتُهُ صَبْرًا، ولقيتُهُ فُجَاءَةً ومفاجأة، وكِفَاحًا ومكافحةً، ولقيتُهُ عَيَانًا، وكَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً، وأتيتُهُ رَكْضًا وَعَدْوًا ومَشْيًا وأخذتُ ذلك عنه سَمْعًا وسَمَاعًا.... لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً".[47] وقد أيّده الزمخشري (ت: 538هـ) وقال:" وكذلك: قتلته صبْرًا، ولقيته فُجَاءَةً، وعَيَانًا، وكِفَاحًا وكلّمته مشافهةً وأتيته ركْضًا، وعدوًا ومشيًا، وأخذت عنه سماعًا، أي مصبورًا، ومُفَاجِئًا، ومُعَايِنًا، وكذلك البواقي.[48]

وحجتهم أن الخبر أخو الحال ووقع النعت مصدرًا منكرًا في نحو: "هذا ماءٌ غورٌ" فلا ينكر أن يقع المصدر حالاً، وأيضا فإن المصدر والاسم المشتق يتعارضان فيقع كل واحد منهما موقع صاحبه، فيقع الاسم المتشق مفعولاً مطلقا

في الموضع الذي الأصل فيه أن يقع فيه المصدر نحو قولهم: "قُمْ قائمًا" أي قم قيامًا، وقالوا:" سرت أشد السير"و " أدّبت أكمل التأديب". [49]

أنا أوافق سيبويه في إعراب المصدر حالاً ولكني لا أؤيده في كونه مؤولاً بالمشتق؛ لأن ورود المصدر حالا للدلالة على معنى المبالغة والتوسع، وإذا أولناه بالمشتق فات ذلك المعنى؛ لأن المبالغة تقوي المعنى ولكن إذا أولنا بالمشتق يكون شيئًا عاديا والعبرة في معنى الكثرة.

المذهب الثاني:

وهو مذهب الأخفش[50] والمبرد[51] ـ أن هذا المصدر المنكّر مفعول مطلق لفعل محذوف جملته هي التي تقع حالاً، وتقدير "جاء زيدٌ ركْضًا" جاء زيد يركض ركضا. قال المبرد تحت عنوان هذا باب ما يكون من المصادر حالاً لموافقته الحالَ

"وذلك قولك: جاء زيدٌ مشيًا. إنما معناه: ماشيا؛ لأن تقديره:" جاء زيدٌ يمشي مشيًا، وكذلك:" جاء زيدٌ عدْوًا، وركْضًا"، و" قتلته صبْرًا"، لما دخله من المعنى، كما أن الحال قد تكون في معنى المصدر، فتحمل عليه. وذلك قولك: " قم قائمًا". إنما المعنى: قُمْ قيامًا".[52]

المذهب الثالث:

وهو مذهب أبي علي الفارسي[53] ـ أن هذا المصدرَ المنكّر مفعول مطلق عامله وصف يكون هو الحال، فتأويل:(**جاء زيدٌ ركْضًا**) جاء زيدٌ راكضًا ركضًا.[54]

المذهب الرابع:

وهو قول الكوفيين ـ أن هذا المصدر المنكّر مفعول مطلق مبين لنوع عامله، وعامله هو ما يتقدّم عليه من فعل أو وصف، وليس في الكلام حذف، فتأويل (**جاء زيدٌ رَكْضًا**) ركَضَ زيدٌ ركْضًا، كما قيل في نحو: " أحببته مقة" و" شنئته بغضًا"،[55] وكأنهم لم يرووا من هذا الأسلوب إلا ما كان المصدر نوعًا من أنواع العامل كالصبر مع القتل والركض مع السير أو المجيء، ولذلك ذكروا أن المصدر يكون مفعولاً مطلقًا مبينًا لنوع العامل.

المذهب الخامس:

أن المصدر المذكور أصله مضاف إليه، والمضاف المحذوف مصدر آخر من لفظ الفعل المتقدم في الكلام وأصل (جاء زيدٌ ركْضًا) جاء زيدٌ مجيء ركض.[56]

المذهب السادس:
أن هذا المصدر حال على تقدير مضاف هو وصف أو مؤول بوصف فتقدير: **(جاء زيدٌ ركْضًا)** جاء زيدٌ صاحب ركض أو ذا ركض، على نحو تأويلهم المصدر الواقع خبرًا وهذا قول الصبان؛ لأن الأصل في الحال أن يكون وصفا مشتقا كما يكون الخبر مشتقا. [57] ولكن في هذه الحالة يذهب معنى المبالغة والكثرة.

المذهب السابع:

هو مذهب السيرافي[58] ـ أن المصدر المنكّر مفعول مطلق وناصبه الفعل المذكور فهو من باب: قعد القرفصاء.[59]

يخيّل إلي أن هذا المصدر هو الحال؛ لأنه للدلالة على معنى المبالغة، وإذا أولناه بالمشتق أو قدّرنا العامل وأعربناه مفعولاً مطلقًا أو قدّرنا المضاف أو غيره ذهب المعنى المقصود وهو المبالغة.

وأما **الاختلاف الثاني** ففيه أربعة مذاهب وهي على النحو التالي:

الأول : وهو قول سيبويه ـ أنه لا يجوز القياس على ما سمع من ذلك، على الرغم من كثرة ما سمع منه، إذ الحال وصف لصاحبها، وقد تقرّر أن الأصل في الوصف أن يكون مشتقًا، والأصل الذي تقرر عنده أنّ ما جاء على خلاف الأصل يقتصر فيه على ما سمع منه، وهو القائل:" ... وليس كلُّ مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يُوضَع هذا الموضع؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً. ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سُرْعَةً ولا أتانا رُجْلَةً، كما أنه ليس كل مصدر يُستعمَل في باب سَقْيًا وحَمْدًا".[60]

الثاني : وينسب إلى أبي العباس المبرد ـ أنه يجوز القياس على ما ورد منه، مطلقًا، ونعني بالإطلاق هنا أنه لا فرقَ بين أن يكون المصدر نوعًا من أنواع

عامله، نحو: " كلّمته مشافهةً" و" جئته سرعة" و" قتلته صبرًا" وألا يكون كذلك، نحو:" **جاء علي بُكَاءً**". [61]

الثالث : وهو المشهور فيما يروى من آراء المبرد ـ أنه يجوز القياس على ما سمع من ذلك فيما إذا كان المصدر نوعًا من أنواع العامل، فأما إذا لم يكن نوعًا من العامل فإنه لا يجوز القياس حينئذ.[62]

قال أبو سعيد السيرافي بعد أن أورد كلام سيبويه وكان أبو العباس المبرّد يجيز في كل شيء دلّ عليه الفعل فأجاز أن تقول: **أَتَانَا سرْعَةً،** ولا تقول: أتانا ضربًا، ولا أتانا ضحْكًا؛ لأن الضربَ والضحك ليس من ضروب الإتيان والسرعة والرجلة من ضروب الإتيان ثم قال: وكان الزجّاج يذهب إلى تصحيح مذهب سيبويه وهو الصواب.[63]

وقال ابن يعيش:" والصحيحُ مذهب سيبويه وعليه الزجاج؛ لأن قول القائل: **أتانا زيدٌ مشيًا** يصحّ أن يكون جوابًا لقائل كيف أتاكم زيدٌ ومما يدل على صحة مذهب سيبويه أنه لا يجوز أن تقول: أتانا زيدٌ المشيَ معرقًا....". [64]

قال المحقق الرضي:" ثم اعلمْ أنه لا قياسَ في شيء من المصادر يقع حالاً، بل يقتصر على ما سمع منها، نحو: قتلته صبرًا ولقيته فجأة وعيانًا وكلّمته مشافهة أتيته ركضًا أو عَدْوًا أو مشيًا والمبرد يستعمل القياس في المصادر الواقع حالاً إذا كان من أنواع ناصبه، نحو: **أتانا رجلة وسرعة وبطأ** ونحو ذلك، وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلافَ أنه ليس بقياسي فلا يقال جاء ضحْكًا أو بكاءً ونحو ذلك لعدم السماع". [65]

المذهب الرابع:

وهو ما اختاره ابن مالك صاحب الألفية، وتبعه عليه ابنه بدر الدين، وحاصل هذا الرأي أنه يجوز القياس في ثلاثة مواضع ورد بها السماع.[66]

الموضع الأول:أن يكون المصدر المنصوب واقعًا بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال، وقد سمع من هذا قولهم:" أنت الرجلُ علمًا". فيجوز لك أن تقول:" **أنت الرجلُ أدبًا، وحلمًا ونبلاً وشجاعة، وإقدامًا،** وأن تقول:" **أنت العالم تحقيقًا، ودقة نظر وطول صبر، وأناة**" وورد النصب عن ا لخليل بأن

المصدر المنصوب في هذا المثال حال، وذكر أحمد بن يحيي ثعلب أنه مفعول مطلق. ويبدو لي أنه تمييز ليس حالا.

الموضع الثاني:أن يكون المصدر واقعًا بعد خبر شبّه مبتدؤه به، وقد سمع من هذا النوع قولهم:" **هو زهيرٌ شعرًا**" وعلى جواز القياس لك أن تقول:" **أنت حاتم جُوْدًا، وأنت علي شجاعةً، وأنت السموأل وفاءً، وأنت إياس ذكاءً وفطانةً، وأنت عمر عدلاً وعطفًا، وأنت يوسف حسنًا، وأنت الأحنف حلمًا**" ومن النحاة من رأى أن يعرب المصدر في هذا النوع تمييزًا، وقال أبو حيان:" والتمييز فيه أظهر. وهو الصحيح.

الموضع الثالث: أن يقع المصدر بعد (**أما**) الشرطية التي تنوب عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعًا، وقد سمع من ذلك قولهم:" **أما عِلْمًا فعالم**" وعلى جواز القياس لك أن تقول:" **أما ثراءً فثرى**"، و" **أما نزاهةً فنـزيه، وأما شجاعةً فشجاع، وأما نبلاً فنبيل وأما حلْما فحليم وأما كرمًا فكريم**". والقول بأن انتصاب المصدر المنكّر بعد (**أما**) على الحال هو قول سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الأخفش إلى أن هذا المصدر مفعول مطلق ناصبه الاسم المشتق الواقع بعده، وذهب الكوفيون إلى أنه مفعول به لفعل الشرط الذي نابت عنه (**أما**)، ويجب ـ على هذا ـ تقدير فعل االشرط متعديًا، ففي نحو قولهم:" **أما علْمًا فعالم**" يقدر كأنك قد قلت:" **مهما تذكر علمًا فالمذكور عالم**". ويذكر عنهم هذا الرأي فيما إذا كان ما بعد (**أما**) مصدرا معرفًا نحو:" **أما العلم فعالم**" أو اسم جنس غير مصدر نحو: **أما العبد فذو عبيد**" فطردوا الباب في جميع الأنواع. وأؤيد قول سيبويه والجمهور؛ لأن التقدير عند الضرورة فلا ضرورة هنا إن جعلنا حالاً ويكون فيه معنى المبالغة والكثرة.

رأي مجمع اللغة العربية بالقاهرة: وبالقياس أخذ مؤتمر المجمع اللغوي الذي انعقد بالقاهرة خلال شهر فبراير سنة 1971م وما يلي نص القرار: " وترى اللجنة جواز وقوع المصدر حالاً، وجواز القياس على ما سمع منه مطلقًا، اتباعًا لمن رأى ذلك من العلماء القدامى". [67]

رأي عباس حسن:

يرى عباس حسن أنه لا داعي لشيء من التقييد والحصر في هذا كله. فالقياس مباح على كل ما سلف وهو القائل:" وقد ورد ـ بكثرة ـ في الكلام الفصيح وقوع

المصدر الصريح المنكّر حالاً، ولكثرته كان القياس عليه مباحًا في رأي بعض المحققين، وهو رأي ـ فوق صحته ـ فيه تيسير، وتوسعة، وشمول الأنواع من المصادر أجازها فريق، ومنعها فريق. ولا معنى لتأويل المصادر، كما فعل بعض النحاة من ابتكار عدة أنواع من التأويل بغير داع إذ لم يراعوا للكثرة حقها الذي يبيح القياس"[68].

قد تبيّن مما سبق أنه قد كثر مجيء الحال مصدرًا نكرة، وقد وردت عن العرب ألفاظ كثيرة جدًا، حتى قال أبو حيان:" ورود المصدر حالاً أكثر من وروده نعتًا.[69]

يبدو لي أن المصدر يقع حالاً قياسًا مطلقًا، كما نُسِبَ إلى المبرد إلى أحد قوليه وكما ذهب إليه مجمع اللغة العربية القاهري وعباس حسن؛ لأن هذا الأسلوب ورد في القرآن الكريم كثيرًا، وهذه الكثرة جديرة بأن تجعل قياسًا، ولا حاجة لنا إلى التأويلات؛ لأنها تؤدي إلى فساد في المعنى؛ لأنه جيء به للدلالة على معنى المبالغة، وإذا أولناه بالمشتق أو قدّرنا العامل أو المضاف أو غيره لن نصل إلى المعنى المنشود.

الخاتمـــة

قد توصل هذا البحث المتواضع إلى كثير من النتائج الجزئية المتناثرة في موضوعاته، وسأكتفي بذكر أهم هذه النتائج:

1. إن المصدر الصريح المنكر وقع حالاً في القرآن الكريم بكثرة والكثرة دليل القوة.

2. يُعْرَبُ المصدر حالاً ـ كما ذهب إليه سيبويه ـ من العامل المذكور. ولا يعرب مفعولا مطلقًا بتقدير عامل أو بتقدير مضاف كما ذهب إليه الأخفش والآخرون، والتقدير عند التعذر فلا تعذر هنا.

3. يصح أن يقع المصدر حالاً قياسًا مطلقًا؛ لأنه ورد في القرآن الكريم بكثرة كما ورد في اللغة والذي مرّ بنا سابقا، والكثرة دليل القوة.

4. يأتي المصدر حالاً للدلالة على معنى المبالغة، كأنّ فاعل الحدث يتحول إلى حدث مجرد ولا يبقى فيه شيء من عنصر الذات.

المراجع

---

[1] سعيد الأفغاني، **في أصول النحو**، ط3، مطبعة جامعة دمشق، 1964م، ص: 28.

[2] عبد القادر بن عمر البغدادي، **خزانة الأدب ولب لسان العرب**، طبعة بولاق، 1: 4.

[3] السيوطي، أحمد شمس الدين، **همع الهوامع**، بيروت، دار الكتب العلمية، 1998م، 2: 227.

[4] المصدر نفسه، 2: 228.

[5] أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ت: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، 1: 16، وانظر الجدول في إعراب محمود صافي، القرآن وصرفه وبيانه، دار الرشيد، ط1، 1411هـ - 1991م، 1: 33.

[6] محمود صافي، **الجدول في إعراب القرآن**، 1: 33.

[7] أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، مكتبة ومطبعة الحلبي، 1: 282، وانظر: **البيان في غريب إعراب القرآن**، عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري، ت: د. طه عبد الحميد طه، **الهيئة المصرية العامة للكتاب**، 1980م، ص: 383، و**الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه**، محمود صافي: 1: 131.

[8] أبو حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، ط2، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، 1403هـ - 1983م، 1: 321.

[9] محمد الطاهر بن عاشور، **تفسير التحرير والتنوير**، الدار التونسية، 4: 16، والجدول في إعراب القرآن: 1: 37.

[10] أبو البقاء، **التبيان في إعراب القرآن** 1: 183.

[11] المصدر نفسه: 1: 183.

[12] أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**،2: 234.

13 عبد الرحمن الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، 1: 173، وانظر: الكشاف للزمخشري: 1: 391، والجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: 2: 41.

14 محمود صافي، **الجدول في إعراب القرآن**، 2: 41، الهامش رقم1.

15 أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن**، طبعة مصورة عن دار الكتب في عشرين مجلدًا، نشر دار الكتاب العربي، 1967م، 3: 301.

16 العكبري، **التبيان في إعراب القرآن** 1: 215، وانظر تفسير القرطبي: 3: 314.

17 محمد عبد العزيز النجار، **منار السالك إلى أوضح المسالك**، مطبعة الفجالة، مصر، 1: 317، وانظر التبيان: 1 : 215.

18 العكبري، **التبيان في إعراب القرآن** 1: 223، وانظر تفسير القرطبي: 3: 343، والجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: 2: 67.

19 العكبري، **التبيان في إعراب القرآن** 1: 223، وانظر الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: 2: 67 الهامش رقم3.

20 العكبري، **التبيان في إعراب القرآن** 1: 223، والبيان في غريب إعراب القرآن لعبد الرحمن الأنباري: 1: 180، والجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: 2: 69.

21 محمود صافي، **الجدول في إعراب القرآن** 2: 69، الهامش رقم 2.

22 أبو حيان، **تفسير البحر المحيط** 2: 378، وانظر الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: 2: 108، الهامش رقم 1.

23 أبو حيان، **تفسير البحر المحيط** 2: 437، وانظر الجدول في إعراب القرآن لمحود صافي: 2: 160.

24 المصدران السابقان: 2: 516، 2: 235.

25 محمود صافي، **الجدول في إعراب القرآن** 2: 235، الهامش رقم2.

26 الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن** 1: 221، وانظر تفسير القرطبي: 4: 202 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1: 292 لمحمود صافي، والجدول في إعراب القرآن 2: 308.

27 القاسم بن سعيد المؤدب، **دقائق التصريف**، ت: أحمد ناجي القيسي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1987م، ص: 46.

28 عبد الرحمن الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن** 1: 266، وانظر الجدول: 2: 411.

29 العكبري، **التبيان في إعراب القرآن** 1: 323، وانظر الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: 2: 420.

30 محمود صافي ، **الجدول في إعراب القرآن** 2: 420.

31 أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، **معاني القرآن**، عالم الكتب، بيروت، 1: 251.

32 العكبري، **التبيان في إعراب القرآن** 1: 323.

33 محمود صافي ، **الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه** 2: 437.

34 **تفسير البحر المحيط**: 3: 168، **الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه** لمحمود صافي: 2: 437.

35 ابن يعيش، **شرح المفصل**، المطبعة المنيرية، مصر، 2: 222.

36 تفسير القرطبي: 5: 26، وانظر **تفسير الكشاف** للزمخشري: 1: 499.

37 محمد علي حمزة سعيد، **ابن الناظم النحوي**، مطبعة أسعد، بغداد، د. ت. ص: 132.

38 ابن هشام، **أوضح المسالك**، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، 2: 355، وانظر **شرح شذور الذهب**، ابن هشام، بركات يوسف هبّود، ت دار الفكر، 1414هـ - 1994م، ص: 326، و**شرح ابن عقيل**، ت: محمد محيي الدين، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، 2: 252 و**شرح التصريح على التوضيح**، خالد بن عبد الأزهري، دار الفكر، 1: 373.

39 **ديوان الخنساء**، دار صادر، بيروت، 1383هـ، ص 48، وخزانة الأدب ولب لسان العرب للبغدادي: 1: 207.

40 **كتاب سيبويه**، ت: عبد السلام محمد هارون، ط3، 1408هـ - 1988م، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1: 335 - 337.

41 أبو البركات محمد بن محمود النسفي، **تفسير النسفي** المسمّى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل، ، دار الفكر ، 1: 107، وتفسير البحر المحيط: 2: 143.

[42] **تفسير الكشاف**: 2: 183، وانظر **تفسير أبي السعود**، الإمام أبو السعود محمد بن حمد العمادي، الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 4: 57.

[43] **تفسير الكشاف**: 2 : 101، وانظر **تفسير أبي السعود**: 4: 212.

[44] محمد علي الصابوني، **صفوة التفاسير**، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، 1401هـ - 1981م: 3: 19.

[45] **تفسير البحر المحيط**: 7 : 158.

[46] أبو الحسن، أو أبو بشر، عمرو بن قنبر، سيبويه من أشهر النحاة القدامى، له (الكتاب) والمعروف بـ (كتاب سيبويه) وعليه شروح كثيرة. مات سنة 180هـ، انظر كتاب سيبويه، تقديم.

[47] **كتاب سيبويه**: 1: 370.

[48] القاسم بن الحسين الخوارزمي، **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**، ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1990م، ص: 429.

[49] ابن يعيش، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، 2: 59.

[50] الأخفش: أبو الحسن، سعيد بن مسعدة، مولى مجاشع بن دارم، من أهل بلخ، سكن البصرة، وكان أجلع، لا تنطق شفتاه على أسنانه، قرأ على سيبويه، وكان أسنّ منه، ولم يأخذ عن الخليل، وكان معتزليا، مات سنة 210هـ، انظر: البلغة في تاريخ أئمة اللغة، للفيروزآبادي، ت: محمد المصري، نشر وزارة الثقافة السورية،1972.ص86.

[51] المبرد: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، كان إمام العربية ببغداد في زمانه، وكان فصيحًا بليغًا ثقة صاحب نوادر وظرافة، وله: الكامل في اللغة والأدب، والمقتضب في النحو وغيرهما. مات بالكوفة سنة 286هـ. انظر البلغة للفيروزآبادي، ص250.

[52] أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، **المقتضب**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ - 1999م، 3: 539.

[53] الفارسي: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، نحوي بارع، أخذ النحو عن الزجاج، وصار إمام العربية في عصره، له: الإيضاح، والتذكرة في النحو، والحجة في القراءات، مات سنة 377هـ. انظر شرح شذور الذهب لابن هشام، ص38.

54 **كتاب الكافية في النحو شرح رضي الدين الإستراباذي**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1405هـ - 1985م، 1: 210.

55 أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، **شرح ابن عقيل**: 2: 254، وانظر التبصرة والتذكرة، ت: فتحي أحمد علي الدين، ط1، دار الفكر، دمشق، 1402هـ - 1983م، 1: 299 - 300، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ت: مصطفى أحمد النحاس، ط1، مطبعة المدني بمصر، 1404هـ - 1983م، 2: 342 - 343.

56 مصطفى حسين أحمد، **حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني**، ترتيب ، دار الفكر، 1: 179، وانظر الفرائد الجديدة، عبد الرحمن الإسيوطي، ت: عبد الكريم المدرس، بغداد، الجمهورية العراقية، 1977م، 1: 436.

57 **حاشية الصبان على شرح الأشموني**: 1: 179 والفرائد الجديدة لعبد الرحمن الإسيوطي: 1: 436.

58 السيرافي، أبو سعيد حسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه شرحا أعجب المعاصرين له، حتى حسده أبو علي الفارسي، لظهور مزاياه على التعليقة التي علقها، مات سنة 368هـ، انظر كتاب سيبويه، ت: عبد السلام هارون، ص37-38.

59 د. علي موسى الشوملي، **شرح ألفية ابن المعطي**،الناشر مكتبة الخانجي، ط1، 1405هـ - 1985م، 1: 570.

60 **كتاب سيبويه**: 1: 370 - 317.

61 **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، 1: 179.

62 أبو العباس المبرد: **المقتضب** 3: 134، 136، 4 : 599.

63 د. عبد المنعم فائز، **السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**، ط1، دار الفكر، 1403هـ - 1993م، 2: 111، 112.

64 ابن يعيش، **شرح المفصل**: 2: 59.

65 **شرح الرضي على الكافية**، 1: 210.

66 ابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ - 1967م، ص: 109، وانظر شرح الأشموني: 2: 308 وحاشية الصبان: 1: 179 والفرائد الجديدة: 1: 436.

[67] محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين، **كتاب في أصول اللغة**، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1388هـ - 1969م، 2: 166.

[68] عباس حسن، **النحو الوافي**، ط4، دار المعارف بمصر، 2: 372 - 373.

[69] عبد الرحمن الإسيوطي، **الفرائد الجديدة:** 1: 436.